الجمعية العامة ، ولم يذكر شيء عن فلسطين او شعبها ، في وثائق المنظمة الدولية ، سوى ما جاء في القرارات الخاصة باللاجئين ، وما اشارت اليه التقارير عن اوضاع وكالة الغوث . وفي هذه الفترة ، انشئت قوات الطوارىء الدولية ، التي تمركزت على الحدود العربيـة ـ الاسرائيلية .

وقف ادراج القضية الفلسطينية على جدول اعمال الجمعية العامة : اشرنا ، في السابق ، الى ان « قضية فلسطين » كانت مدرجة على جدول اعمال الجمعية العامة ، منذ طرحها على الامم المتحدة في نيسان ١٩٤٧ وحتى الدورة السادسة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ ، ثم طويت في الدورة السابعة العادية ، المنعقدة في ١٤ تشرين الاول ١٩٥٢ ، « وكان وراء طيها ، واحلال القضايا الفرعية ، المشتقة عنها ، محل القضية الكلية ، التي هي قضية فلسطين ، قصة تآمر طويل ومناورات معقدة ، كان المقصود بها طمس هذه القضية ، « واحلال الفروع محل الاصول »[٤٤] .

ففي الدورة السابقة المذكورة اعلاه ، قدم الامين العام تريغفي لي ، المعروف بتاييده اسرائيل ، جدول اعمال ، تضمن بندا بعنوان « تقرير مدير وكالة الاونروا » حمل الرقم ٢٠ ، من دون ان يدرجه تحت بند « قضية فلسطين » كما كان الامر سابقا . لذلك طلبت الدول العربية الاعضاء في المنظمة ، آنذاك ، ادراج مادة اضافية على جدول الاعمال ، تحت عنوان « لجنة التوفيق لفلسطين وعملها على ضوء قرارات الامم المتحدة » (عرفت فيما بعد ، بالبند رقم ٦٧) ، كما قدمت الدول نفسها مذكرة اوضحت فيها ان الامم المتحدة لم تنجز مهامها بخصوص القضية الفلسطينية ، وان القرارات الصادرة عنها لم تنفذ ، وطلبت تقديم فكرة شاملة عن نشاط لجنة التوفيق ، في ضوء القرارات المتخذة . وقد استهدفت الدول العربية ، بذلك ، معالجة قضية فلسطين بكاملها ، في ضوء قرارات الامم المتحدة واعمال لجنة التوفيق الدولية[٤٥] . وسرعان ما تقدم الوفد الاسرائيلي بطلب ادراج بند اضافي (حمل الرقم ٦٨) يتضمن « شكوى حول خرق الدول العربية لالتزاماتها بموجب الميثاق وقرارات الامم المتحدة واحكام اتفاقات الهدنة المعقودة مع اسرائيل ، والتي تلزمها ان تمتنع عن سياسة العداء وممارستها ، وان تسعى الى التوصل الى اتفاق من اجل اقامة علاقات سلمية مع اسرائيل » . وقدارفق الوفداالاسرائيلي طلبه هذابمذكرة مؤرخة في ٩ تشرين الاول ١٩٥٢ ، عن عدم احرازاي تقدم من اجل عقد اتفاقات سلام مع البلدان العربية ، كما نصت على ذلك اتفاقات الهدنة سنة ١٩٤٩ . وقد بنيت المذكرة على قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ ، الذي « طلب من الحكومات العربية ان تسعى الى تسوية لجميع خلافاتها مع اسرائيل عن طريق التفاوض معها ، وهو ما كررته الجمعية العامة في قرارها ٥١٢ ، في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ . ومع ذلك ما زالت الحكومات العربية ترفض التفاوض مع اسرائيل ، وتمارس سياسة عدوانية ازاءها ، مما يخالف الميثاق »[٤٦] .

وهنا لا بد من التذكير بان القرار رقم ١٩٤ لم يطلب من الدول العربية الدخول في المفاوضات المباشرة ، بل دعا « الحكومات والسلطات المعنية الى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الامن ، الصادر في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ ، والى البحث عن